



دور مصرف لبنان في بناء صديقة نقدية ومصرفية
وتدعيم الاقتصاد اللبناني

كلمة رائد شرف الدين

النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

Karaz w Laimoon

متحف روبير معوض - بيروت

الإثنين ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤

دور مصرف لبنان في بناء صدقية نقدية ومصرفية وتدعيم الاقتصاد اللبناني

- المحافظة على الاستقرار النقدي
- المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي
- تدعيم الاقتصاد وتسهيل مشاريع الاستثمار من خلال البرامج التحفيزية للمصارف
- المخاطر الخارجية وتنظيم القطاع المالي
- توقعات النمو والتضخم والبطالة
- تصنيف لبنان
- أنظمة الدفع والتحويل النقدية
- الخاتمة

● المحافظة على الاستقرار النقدي

لقد أرسيت السياسة النقدية التي يتبعها مصرف لبنان منذ أكثر من عقدين نظاما نقديا مستقرا من خلال ابقاء سعر صرف الليرة اللبنانية ضمن هامش مناسبة تحافظ على استقرار الاسعار وتسيطر على التضخم. فهذا الاستقرار اساسي للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الانتاجية وتحسين فرص العمل.

وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي نواجهها اليوم، الليرة اللبنانية لديها من المناعة ما يجعلها في حصن متين، نتيجة السياسة المتبعة في مصرف لبنان والتي حيدت الليرة عن أي أزمات إقتصادية عالمية وحتى عن الأزمات الداخلية والاهتزازات الامنية.

لقد تبنت مصرف لبنان سياسة نقدية تهدف إلى حماية الليرة ونجح في عدة اختبارات في المحافظة على قيمتها الحقيقية عبر رفع قيمة الاحتياطي الأجنبي لديه الذي تخطى الـ ٣٥ مليار دولار حاليا" ومن خلال احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان.

نحن مستمرون في هذا النموذج حيث سنحافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي والإمكانيات متوفرة لدى مصرف لبنان للقيام بذلك. المخاطر موجودة، غير ان هذا الواقع لم يؤد الى سلبيات، إن على صعيد سوق القطع أو استقرار الفوائد، وهذا يدل على أن الثقة موجودة، ونحن نحافظ عليها.

كما أن مصرف لبنان يتخذ كل التدابير اللازمة للمحافظة على التوازن في السيولة على نحو يحول دون حصول ضغوطات او ردود فعل سلبية قد تنجم عن فائض السيولة بالذيرة.

سياسة مصرف لبنان تهدف أيضا الى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية، وواجبنا القانوني هو المحافظة على الاستقرار التسليفي. لا نستطيع أن نترك الدولة تتعثر، حماية لسمعة لبنان المعروف عنه أنه يسدد كل الديون والفوائد في الوقت المطلوب. هذه السمعة تلعب دورا مهما" وتؤثر على سعر صرف الليرة وعلى قاعدة الفوائد في لبنان. وهذا الموقف لمصرف لبنان يخفف من المخاطر على الوضع الائتماني ككل.

لذا مصرف لبنان يكون موجودا في السوق عندما تكون هناك اصدارات للدولة اللبنانية وبما أن هذه الأخيرة لا تستطيع حاليا أن تقوم باصدارات بالعملة الاجنبية فالمصرف المركزي يبيع من محفظته سندات موجودة لديه على الدولة اللبنانية، أو يأخذ ودائع طويلة الأجل أو يصدر شهادات ايداع بالعملات الأجنبية ليبقى محافظا على ملاءة الدولة وفي الوقت نفسه على متانة ميزانيته. ونرى أنه يوجد اقبال من القطاع المصرفي لشراء السندات التي تصدرها الدولة اللبنانية، وفي حال يوجد نقص فمصرف لبنان يقوم بهذا التمويل من دون أن يسبب تضخما.

● المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي

لقد قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية خصوصا فيما يتعلق منها بكفاية رأس المال والإدارة الحكيمة والربحية والسيولة ومكافحة تبييض الأموال. هذا النظام المصرفي أصبح نموذجا يحتذى به وأثبت صوابيته وتمكن من جبهه المصاعب التي عصفت بنا.

لقد اتخذ مصرف لبنان التدابير التي توفر متانة القطاع المصرفي مستقبلا وهو يعتبر أنه طالما أبقى على سيولة مرتفعة لدى المصارف وطالما شجع تدفق الودائع نحوها فهذا يمكن لبنان واقتصاده من الاستمرار بتمويل حاجاته. هذه السيولة هي أساسية للنمو وأيضا لإعادة الانطلاق بسرعة بنشاطنا الاقتصادي بعد انتهاء الأزمات السياسية والأمنية. إن المحافظة على هذه السيولة تتم من خلال التمسك بالنموذج المصرفي المحافظ والابتعاد عن المضاربة. كما إن تواجد مصرف لبنان دائما في الأسواق لإدارة السيولة بالليرة أو بالعملات الأجنبية أساسا لإبقاء الثقة في نظامنا المالي.

ومصرف لبنان مستمر في تدعيم رسملة المصارف اللبنانية إلى ما يفوق متطلبات بازل-3 من أجل إبقاء المصارف منخرطة في العولة المصرفية، حيث تجاوزت نسبة الملاءة لديها الـ ١٠%. ولقد قرر مصرف لبنان رفع هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى ١٢% في العام ٢٠١٥، مما يساهم في تحصين القطاع المصرفي اللبناني. وقد شدد

مصرف لبنان أيضا على نوعية الأموال الخاصة للمصارف، حيث منح الأفضلية لكل ما له علاقة بالأموال الخاصة السائلة.

كما تم اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوط من مخاطر التسليف باعتماد سياسات تسليفية تراعي ما بين الغاية التسليفية من القروض وإدارة المخاطر. وتم وضع ضوابط على التسليف لا سيما العقاري منه لمنع حصول فقاعة عقارية، وكذلك على الأسهم والسندات المحلية والدولية لحماية المصارف والمستثمرين من التقلبات المفاجئة والحادة في الأسواق الخارجية، إضافة الى تدابير للحد من الانكشاف على الادوات المالية السيادية او تلك التي لا يملك مصرف لبنان السيطرة الكلية عليها حيث تم منذ العام ٢٠٠٤ تنظيم تعاطي المصارف بالمشتقات المالية وإخضاعها للترخيص المسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان.

ويشدد مصرف لبنان في تعامله أيضا على ضرورة الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار حماية لأموال المودعين كي لا تستعمل في استثمارات مرتفعة المخاطر. فمصارف الأعمال يجب أن تقوم بدورها كأداة للتنمية الاقتصادية ولرسملة القطاع الخاص وتأمين السيولة عبر التداول بالأسهم والسندات، مما يساعد في تغيير الطبيعة التمويلية للمؤسسات اللبنانية التي تركز أساسا على المديونية.

ويستمر مصرف لبنان في سياسته عينها حيال عدم السماح بإفلاس أي مصرف وتشجيع عمليات الاندماج باستثناء ما بين المصارف الإحدى عشرة الأولى لتفاديا لتمرکز المخاطر، وهو باق على هذه السياسة بغية إرساء الثقة لدى المودعين واستقطاب التحاويل. لقد سمح قانون الدمج المصرفي بتفادي إفلاس المصارف في لبنان وهذه السياسة المعلنة والمطبقة لعدم إفلاس المصارف واكمها نمو مهم في الودائع المصرفية في لبنان.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي نمر بها والتي انعكست تراجعاً في معظم المؤشرات الاقتصادية، يستمر القطاع المصرفي اللبناني بأدائه السليم والايجابي، حيث استطاع المحافظة على معدلات نمو مقبولة في الودائع والموجودات والتسليفات بين ٧ و ٨ في المئة على أساس سنوي، وما زالت المصارف تحافظ على ربحية مقبولة مع نمو بسيط.

لقد أسسنا لقطاع مصرفي سليم يجتذب الودائع ويتمتع بالسيولة الكافية لتمويل القطاعين العام والخاص، حيث أدركنا منذ زمن أهمية التسليف المصرفي للنمو عامة ولتوسّع المؤسسات وزيادة فرص العمل. ومن هذا المنطلق، أرسينا قواعد ثابتة وأدنا السيولة بشكل سمح بالاستقرار التمويلي في القطاع المصرفي.

إنّ هذه السياسة جعلت المصارف تقدم على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص. وابتداء من العام ٢٠٠٩، أصبحت تسليفات المصارف الى القطاع الخاص تفوق بشكل مهم تسليفاتها الى القطاع العام، وهذا يشكل تديلاً أساسياً بتعاطي السوق مع المصارف وتغييراً بالعمل المصرفي.

حاليا، تشكّل القروض الموجّهة الى القطاع الخاص أكثر من ٤٨ مليار دولار بينما يشكّل التسليف الى القطاع العام حوالي ٣٧ مليار دولار، ويتمتع قطاعنا المصرفي بمعدلات سيولة عالية، إذ باستطاعة المصارف حاليا أن تسلف ٢٠ مليار دولار من دون أن تخالف تعاميم مصرف لبنان ان كان في السيولة أو كفاية رأس المال، لكن الطلب على التسليف غير متوافر من قبل القطاعات نتيجة الظروف في لبنان والمنطقة.

● تدعيم الاقتصاد وتسهيل مشاريع الاستثمار من خلال البرامج التحفيزية للمصارف

لقد توجّهت سياسة مصرف لبنان خلال العقدين الماضيين نحو تأمين المناخ المناسب لتحفيز التسليف المصرفي وتسهيله حيث تخضع عملية تمويل الاقتصاد الى معطيات أساسية يفترض تأمينها لإيجاد المناخ التمويلي السليم. فبفضل سياسة الاستقرار النقدي التي تمسك بها مصرف لبنان طوال السنوات الماضية وقدرته على تطوير نظام مصرفي متين ومحافظ، تمكن من إطلاق العديد من المبادرات والتحفيزات في مجال التسليف الى القطاع الخاص الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي في عملية تحفيز الاستثمار والمبادرة بمشاريع جديدة وخلق فرص العمل الأكثر تخصصا وكفاءة.

لجأ مصرف لبنان خلال السنوات الماضية الى تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من اجل الانخراط في برامج تسليفية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية وذلك بفوائد مقبولة عن طريق الاعفاء من الاحتياطي الالزامي. هذا إضافة إلى الدعم الذي تقدّمه الدولة على القروض الصناعية والزراعية والسياحية والقطاع التكنولوجي. ولقد كان لذلك مردود ايجابي على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تحفيز القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي سمحت لقطاعات عديدة بأن تتطور خصوصا قطاعي السكن والبيئة.

ولما قامت المصارف باستنفاد معظم الاحتياطي الالزامي لديها بهذا النوع من التسليفات، أطلق مصرف لبنان رزمة تحفيزية جديدة في بداية العام ٢٠١٣ تهدف الى تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وذلك في ظل الأزمة الحاصلة في سوريا وتزايد القلق من الوضعين السياسي والأمني. لقد قام مصرف لبنان بتعزيز التسليف بالليرة اللبنانية من خلال منح المصارف ١،٤٦ مليار دولار بفائدة ١ بالمئة بغية اقراضها لقطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة.

وبالفعل، لقد ساهمت خطة التحفيز هذه في تحريك العجلة الاقتصادية في العام ٢٠١٣ ، خصوصا بعد أن أنفق أكثر من ثلاثة أرباع المبالغ المخصصة فيها، والتي شملت قروضا اسكانية ومشاريع جديدة ومشاريع الطاقة المتجددة.

هذا وقد أعلن مصرف لبنان عن تقديم المزيد من اجراءات الدعم في العام ٢٠١٤ لمساعدة الاقتصاد الوطني المتضرر من الأوضاع السيئة المحيطة بنا كما الاضطراب الداخلي. وقد ترجم ذلك بتعميم أصدره سمح فيه للمصارف الافادة من الأرصدة المتبقية من حزمة التحفيز السابقة والتي لم يتم الافادة منها في العام ٢٠١٣ اضافة الى مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية.

وهذه الرزمة التحفيزية للعام ٢٠١٤ هي أقل مما كانت عليه في العام ٢٠١٣ بسبب الحاجة إلى تحقيق توازن بين الحاجات الاقتصادية والسيولة التي يضخها مصرف لبنان في السوق، مع الحاجة إلى احتواء التضخم والحفاظ على استقرار العملة وأسعار الفائدة.

وفي هذا السياق نفسه، اصدر مصرف لبنان في آب ٢٠١٣ تعميما يهدف الى اطلاق قطاع عجز عن ايجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو قطاع اقتصاد المعرفة الذي نعول عليه لتوفير فرص العمل وينعكس مردوده على الاقتصاد الوطني ككل. لقد وضع مصرف لبنان بتصرف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها بالشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط. كما علق موافقته على منح التسليفات للمصارف على مدى تأثير المشروع موضوع الشركة المراد انشائها على النمو الاقتصادي والاجتماعي وعلى توفير فرص عمل في السوق المحلية، وتاليا زيادة الثروة الوطنية اللبنانية وعلى مدى دعم المشروع للمهارات الفكرية الابداعية.

ان المصرف المركزي هدف من التعميم الى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل الى شركات مساهمة قابلة لاغناء الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية. وان موضوع التعميم هو عملية رسملة وليس قروضا، اذ عمل مصرف لبنان على ايجاد آلية للمصارف اللبنانية كي تشارك في رأس مال تلك الشركات الناشئة. وهذه الآلية مخصصة لاقتصاد المعرفة الذي هو طاقة بشرية للبنان، بما يختلف عن القروض المدعومة الموجهة الى قطاعات السكن والتعليم والبيئة وسواها. ونشدد هنا على موضوع الرسملة لان قروض القطاع المصرفي للقطاع الخاص ممكن أن تشكل حاجزا أمام الاستثمار لان كلفة هذا الدين تحد من امكانات الاستثمار لدى المؤسسات القائمة أو تلك التي تنشأ. فمن لديه فكرة ولا يمتلك رأس المال ليؤسس شركة، يحصل على خيار المشاركة مع المصرف. كما ان لا مخاطر على رأسمال المصرف في عمليات التمويل كون المصرف المركزي يغطي نسبة ٧٥% من مخاطر المصرف.

● المخاطر الخارجية وتنظيم القطاع المالي

لقد اتخذ مصرف لبنان كل التدابير اللازمة وأصدر التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، وبما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية. ومصرف لبنان ومن خلال الأجهزة المرتبطة به لديه القدرة على تنفيذ هذه التدابير لاسيما في ظل الإرادة والتصميم.

لقد أنجز مصرف لبنان ما عليه القيام به، واتخذ كل التدابير المطلوبة واللازمة منه، كما أقرت لجنة العدل النيابية مشروع قانون مهم يتعلق بنقل الأموال عبر الحدود. لقد بات لدى لبنان التركيبة التشريعية الكاملة لئلا يكون هناك عذر لجهة وجود نقص تشريعي. علما ان مصرف لبنان اصدر تعميما في نيسان ٢٠١٢، وهو واضح بمنعه جميع العاملين في القطاع المالي من التعامل مع المؤسسات والأشخاص الخاضعين لعقوبات في بلدان أخرى وذلك لدى تعاملهم بعمليات تلك البلدان أو لدى قيامهم بتحويلات عبر مصارف هذه البلدان.

كما أدخل مصرف لبنان تعديلات على التعاميم التي تنظم عمل مؤسسات الصرافة وذلك بهدف ضبط عمليات الصرافين وتحسين نوعيتها لتحسين القطاع ومنعاً لاستعماله منفذاً لتمير عمليات تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أهم هذه التعديلات زيادة رأسمال شركات الصرافة والطلب من أصحابها أو كل من يديرها فعليا إتمام دورات تأهيلية، ونظم أيضا عمليات التحويل النقدية وفقا لنظام الحوالة.

والجدير بالقول إن مؤسسات الصرافة ملتزمة مع مصرف لبنان، إذ إنها تسعى إلى القيام بنشاطات واضحة وشفافة، علما أن التعاميم التي أصدرها مصرف لبنان بهذا الصدد تحمي النظام المالي برمته وليس فقط مؤسسات الصرافة.

ان السياسة عينها قد اعتُمدت حيال المؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء الماليين، ونحن نؤكد احترام المصارف توجهات مصرف لبنان، ما يجعل تحويل الأموال غير الشرعية عبر القطاع المالي أمرا في غاية الصعوبة.

وتجدر الإشارة الى ان مصرف لبنان لا يضع تدابير تنظيمية فحسب، بل يسعى أيضا إلى خلق الوعي المناسب الذي بات ينتشر أكثر فأكثر لدى المصارف، حيث تمّ إنشاء وحدات امتثال تطلق مبادرات خاصة بها لحماية المصرف. وتندرج هذه المقاربة الهادفة إلى زيادة الشفافية وتعزيز الإدارة الحكيمة ضمن الأهداف الرئيسية لسياستنا، إذ نتطلع إلى تطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، حتى مجالس الإدارة والإدارة العليا.

وقد تجاوزنا مرحلة الشك في قطاعنا المصرفي بالتزام مصارفنا احترام القواعد الدولية لمكافحة تبيض الأموال كما الالتزام بتطبيق العقوبات التي أقرت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية أو إفراديا في دول نتعامل بعملاتها أو مع مصارفها. وقد أتى ذلك نتيجة الجهد المتواصل والمستمر حيث عمل مصرف لبنان خلال السنوات الماضية على تطوير أنظمتها القانونية كافة وتعزيز مكامن الضعف في التشريعات المطبقة بالإضافة إلى سنّ القوانين الضرورية وإصدار الأنظمة التطبيقية والتعاميم ذات الصلة. كل ذلك ليس فقط من اجل مكافحة تبيض الأموال أو تمويل الإرهاب ولكن ليكون لبنان مواكباً للأنظمة العالمية الحديثة ولتطوير بيئته الاقتصادية استقطاباً للاستثمارات لاسيما الخارجية منها.

ان ما يهمنى التأكيد عليه أنّ مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة ملتزمان بمكافحة تبيض الأموال ولن يتهاونا في هذا الموضوع حفاظا على سمعة لبنان وقطاعه المصرفي. يبقى الرادع الأول والأهم في هذا المجال المصرف

نفسه أو المؤسسة المالية أو الصراف. فهم الأجدد في معرفة طبيعة الأموال التي تدخل إلى مؤسساتهم، ومن ضمن مسؤولياتهم إعلام هيئة التحقيق عن شكوكهم.

● توقعات النمو والتضخم والبطالة

مصرف لبنان يركز في توقعاته على أرقام مديرية الاحصاءات في مصرف لبنان وعلى نتائج سياساته التي تستهدف نسب النمو والتضخم. لذلك توقع نسب نمو للعام ٢٠١٣ تتراوح بين ٢ و٢,٢٥%. وهذه الأرقام تترجم الأثر الايجابي لرزمة التحفيز التسليفية التي كان قد أطلقها في بداية العام ٢٠١٣ والتي أعطت مفعولها في تحريك العجلة الاقتصادية. كما توقع نسب تضخم أقل من ٤% مما يتماشى مع الأهداف التي وضعها في بداية العام ٢٠١٣. ويتوقع أيضا ان يكون لتحفيزات مصرف لبنان، ولا سيّما تلك التي أطلقها مؤخرا في قطاع اقتصاد المعرفة، أثرا ايجابيا على تخفيض نسب البطالة في لبنان.

اما في ما خص العام ٢٠١٤، فان مصرف لبنان لا يعمل على توقعات وتصورات، بل انطلاقا من الواقع الذي يتمثل بالاستقرار وكيفية المحافظة عليه في ظروف صعبة. هذا ما ساعدنا في اعتماد سياسات وقائية واحترازية وتدابير ضرورية لأوضاع صعبة يبقى لبنان معرضا لها باستمرار.

في هذا الاطار، سنعمل على المحافظة على الثقة ودائما نسعى الى استباق الأمور لنبقي الأسواق مرتاحة ولدينا الامكانات للمحافظة على الاستقرار وسنستمر في نفس النهج حتى لو كان مكلفا في بعض الأوقات، ونحن على يقين أنه في حال استقرار الأوضاع فان لبنان لديه القدرة على الانطلاق اقتصاديا.

إن الإمكانيات والمبادرات متوقّرة لعودة لبنان إلى تحقيق نسب نمو مرتفعة، فالمقومات موجودة ومن أهمها المحافظة على قدرة لبنان التمويلية، غير أن الوضع الاقتصادي في لبنان يرتبط الى حد كبير بالوضع السياسي والأمني وهذه الأمور هي خارجة عن نطاق سيطرتنا.

● تصنيف لبنان

ان مؤسسات التصنيف الدولية في تقاريرها التي تتناول وضع المخاطر السيادية للبنان تبني تصنيفاتها على الأوضاع السياسية وتقارير البنك الدولي المتعلقة بنسب النمو، وعليه فإن الإهتزازات الأمنية، والإنفجارات المتنقلة في لبنان تزيد من حدة التقارير المتعلقة بوضع لبنان عموماً وترفع من نسبة التشاؤم، وذلك يزيد احتمالات خفض تصنيف لبنان.

في هذا السياق، إن تخفيض تصنيف لبنان من قبل ستاندرد آند بورز جاء نتيجة لأوضاع لبنان السياسية ولتأثير الأزمة السورية على مالية الدولة اللبنانية أما التخفيض في تقييم بعض المصارف فهو ناتج عن النظرة

إلى المخاطر السيادية وليس نتيجة أعمال أو وضعية هذه المصارف. وهذا ما تعرفه الأسواق، ولذلك لم ينتج هذا التخفيض نتائج سلبية في السوق المالي.

لا يعني هذا أن لا نتحرك ونبادر لإلغاء أو تخفيض المخاطر السياسية الناجمة عن عدم تشكيل حكومة قادرة على القيام بإصلاحات تخفّض مجددا نسب العجز على الناتج المحلي الذي عاد وارتفع في آخر ٢٠١٣ من ١٣٥% إلى ١٤٠%.

● أنظمة الدفع والتحويلات النقدية

لقد أولى مصرف لبنان موضوع أنظمة الدفع أهمية بالغة حيث تشمل مهمته أيضا بحسب القانون تطوير وتنظيم وسائل وأنظمة الدفع وعمليات التحويلات النقدية بما فيها التحويلات الالكترونية. ولقد دأب مصرف لبنان خلال العقدين الماضيين على تحديث أنظمة الدفع عن طريق إدخال خدمة السويفت لتنفيذ التحويلات المصرفية في القطاع المصرفي اللبناني، وتم إصدار شيكات موحدة ومرمّزة وفقا للمقاييس والمواصفات العالمية الموحدة، كما تم العمل بالهوية المصرفية IBAN. ومن أهم الانجازات التي حصلت مؤخرا في مجال تحديث أنظمة الدفع في لبنان تطبيق نظام التسوية الإجمالي الفوري (BDL-RTGS) الذي أطلقه مصرف لبنان بنجاح في تموز ٢٠١٢. ونظام الدفع بالتجزئة (BDL-CLEAR) الذي بدأ العمل به في تشرين الثاني ٢٠١٣.

وفي هذا الإطار ومن ضمن سياسة مصرف لبنان الاحترازية وقدرته على استباق الأمور تجنباً للأزمات، تجدر الإشارة الى انه أصدر مؤخرا (كانون الأول ٢٠١٣) اعلاما حذر فيه المصارف والمؤسسات المالية والجمهور من شراء وحيازة واستعمال النقود الافتراضية وبالأخص Bitcoin وذلك استدراكا للمخاطر والخسائر الجمة التي قد تنجم عن استعمال هكذا نقود. وكانت المصارف المركزية في الصين والولايات المتحدة وفرنسا قد حذرت أيضا من استعمال وشراء هذه العملات الافتراضية، ما يؤشر على قرب ظهور تشريعات ونصوص قانونية لمراقبة هذه العملات أو ربما منعها من التداول بعيداً عن المصارف المركزية. كما انضمت الى هذه التحذيرات الهيئة الأوروبية للبنوك، أعلى هيئة رسمية مصرفية في دول الاتحاد، حيث أعلنت في بيان رسمي ان المتعاملين مع هذه العملة، ومع المحافظ النقدية الإلكترونية، معرضون لمخاطر الاختراق من جهة، ولفقدان أموالهم الافتراضية وما يقابلها من أموال حقيقية من جهة ثانية، بسبب إفلاس المنصات المالية الافتراضية التي يتعاملون معها في ظلّ الافتقار للحماية القانونية، أو الضمانات المعنوية والمادية الأخرى.

● الخاتمة

إن تحقيق الاستقرار النقدي والمساهمة في النمو الاقتصادي يحتاجان الى التعاون الفعال والتنسيق المستمر بين مصرف لبنان ووزارة المالية خاصة في ظل أعباء عجز الموازنة والدين العام. كما أن تناغم القطاع المصرفي مع توجهات مصرف لبنان وإرشاداته ضروري للاقتصاد بشكل عام من خلال توظيف الرساميل والاستثمارات في مختلف القطاعات المنتجة، ولسلامة القطاع المصرفي بشكل خاص من خلال تأمين الاستقرار النقدي وحماية القطاع المصرفي من المخاطر والأزمات .

ولا يخفى على أحد أهمية التعاون مع المؤسسات الدولية والاستفادة من تجارب المصارف المركزية في العالم لتعزيز القدرة على تفادي عدوى الأزمات المالية الدولية المتلاحقة ومخاطرها على إقتصادات بلداننا النامية.

رغم كل الظروف التي تواجهنا، سيبقى مصرف لبنان ساهراً، من خلال مبادراته الصادقة، على المحافظة على الثقة والاستقرار والسمعة الحسنة، ولن يتأخر في اتخاذ القرارات اللازمة والممكنة ضمن القانون اللبناني لتحقيق ذلك.